والتعليم يتضرر بذلك أكثر أو جناح المعامل والمصانع أو جناح التجارة مثلاً؟ كل هذه الأسئلة قد لا يهتم بها ذلك العالم الاقتصادي الذي يعالج المشكلة بالمنظار المادي البحت. ولكنا إذا أردنا معالجة المشكلة بالمنظار الإسلامي الصحيح فلابد أن نضع الجواب الصحيح لهذه الأسئلة وأمثالها ونختار الوجه الأصلح والأولى لا من الزاوية المادية فحسب بل من زاوية مجموع القيم والأهداف التي اهتم بها الإسلام، فإذا كان وجه من وجوه كيفية وضع الضرائب أصلح بشأن جناح التربية والتعليم مثلاً من جناح التجارة أو الصناعة، بينما كان وجه آخر من وجوه كيفية وضع الضرائب على عكس ذلك بمعنى أنّه كان أصلح بشأن جناح التجارة أو الصناعة من جناح التربية والتعليم فلا بد لولي الأمر أن يرجح الوجه الأول الذي هو أصلح بشأن التربية والتعليم وذلك لشدة اهتمام الإسلام بأمر التربية والتعليم حتّى عد ذلك من الهدف الأسمى لأصل بعثة الرسول الأعظم (صلى ا عليه وآله) كما قال ا تبارك وتعالى [هو الذي بعث في الأمين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين](1) كما أنّه إذا كان وجه من وجوه كيفية وضع الضرائب أصلح بشأن المستضعفين والفقراء والمحرومين من وجه آخر من تلك الوجوه كان عليه أن يرجح الأول على الثاني، وذلك لشدة اهتمام الإسلام بشأن الفقراء والمحرومين حتّى ورد عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): "إن ا سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلاّ بما متع به غني، وا تعالى سائلهم عن ذلك"(2).

وهكذا يجب على ولي الأمر في كل عصر وزمان عند مواجهة حالات التزاحم وعند

---

1 ـ الجمعة: 2.

2 ـ نهج البلاغة، باب المختار من حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) الحكمة 328.